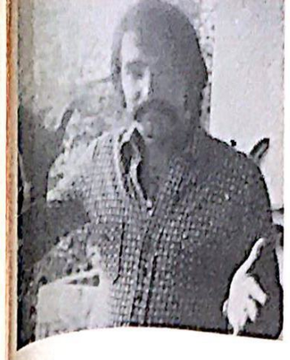

قطاع النسيج في لبنان:

من شروط العمل الصعبة إلى انتهازية القيادات النقابية

بعتبر قطاع النسيج في لبنان من أكبر القطاعات الصناعية ، وبعتبر من أكثر القطاعات الانتاجية تقدماً في المستوى الاستهلاكي وهو يضم ما يزيد على ١٦ الف عامل وعاملة ، وهو عدد ضخم بالنسبة الى حجم الطبقة العاملة اللبنانية . وقطاع النسيج هو في أساسه مستثمر (انتاجا واستهلاكا) وبالتالي له المؤهلات لان يصبح اوسع تجمع عمالي واكثفه في السنوات المقبلة ، اذا استمرت الصناعة اللبنانية تتمتع في موقعها الحالي في السوق العربية . وتبلغ نسبة عدد الموظفين بين العمال ٤٪ فقط ، اكثرهم من الموظفين والمتوسطين والصغار . ويضم قطاع النسيج اربعة معامل رئيسية ، هي : جبر ، العسيلي ، عريضة ومعمل سجاد لبنان الذي يملكه سوريون من حلب .. كما يضم ١٥ معملا متوسطا ويشتغل في كل منها ما بين ٢٠٠ ـ ٢٥٠ عامل ، بالاضافة الى ما يزيد على ٣٥ معملا صغيرا يعمل في كل منها ما بين ٥ ـ ٥٠ عاملا ..

هذا هو باختصار قطاع النسيج في لبنان . اما عن شروط العمل ، واسلوب الانتاج، وتشغيل الاطفال والنساء باجور منخفضة جدا وتحت السن القانونية ، كل اشكال الاستغلال هذه هي السمة العامة لمصالح ارباب معامل النسيج ضد عمالهم ، بالتعاون مع قيادة النقابة الانتهازية . فبالنسبة للاجور ، هناك اولا مسالة تشغيل الاطفال والشبان تحت السن القانونية ، مع العلم بان قانون العمل يعتبر بان السن القانوني هو ٢٠ سنة وما فوق ، كما ان قانون العمل يحظر ارباب العمل من تشغيل العمال الذين لم يبلغوا سن ١٣ .. الا ان اصحاب معامل النسيج يتلاعبون بقانون الدولة ويتجاوزونه باشراف دولتهم ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

وهناك ، ثانيا ، مسالة القطاع الارباح المتزايدة باستمرار في الهيمنة على النقابة وذلك بالتواطؤ مع ارباب العمل ووزارة الشؤون التي لم تترك فرصة الا وتتدخل لصالح تلك الحفنة من البورجوازيين الذين يستندون الى مجموعة من الموظفين الكبار الذين يدعون تمثيل العمال والدفاع عن مصالحهم في الوقت الذي هم فيه الساعد الايمن والساعد الامين والورقة الرابحة دائما بيد الطبقة الحاكمة وجهاز الدولة الموظف في الاساس لخدمتها .

الا ان استمرار الهيمنة الانهازية على النقابة لم يستمر طويلا ، اذ انه في مطلع عام ١٩٧٢ ، لم تكتل عمالي على امتداد قطاع النسيج في لبنان ، ونمت عدة اتصالات عمالية بين اكثر المصانع والمعامل النسيجية ، وذلك بشكل سري لمواجهة القيادة المتواطئة مع وزارة الشؤون وارباب العمل ، بتكتل قوي بغرض نفسه فرضا لدعم شرعي من العمال .

وانتهت مدة المجلس النقابي القديم ، وبدا العمال وقيادة النقابة تهيئة انفسهم لخوض معركة حامية بينهما للسيطرة على النقابة ، وقام العمال بتاليف لائحة تضم ١٢ عاملا من كافة المعامل النسيجية بانتظار الانتخابات التي تم تعيين موعدها في ٨ حزيران عام ١٩٧٢ ..

اكتشف وزارة الشؤون ورئيس النقابة هذا التكتل العمالي والخطر ، الذي بدا يزعزع ثقة الطبقة العاملة بهم ، فاجروا اتصالات سريعة بارباب العمل واصحاب المصانع طالبين منهم تهديد العمال المرشحين والضغط عليهم للانسحاب من لائحة الارادة العمالية التي يترأسها العامل عبدالحليم امهز ، تحت طائلة الطرد من العمل دون اي تعويض .

بعد جملة التهديدات المواصلة ، انسحب ٩ عمال من لائحة الارادة العمالية واستمر ثلاثة مرشحين فقط في المعركة ، وهم من عمال معمل جبر (الشركة الصناعية للغزل والنسيج) الذين كان لهم الفضل الاول في تشكيل التكتل العمالي المعارض داخل المصانع والنقابة ، كما انه تم طرد وتهديد بعض العمال المرشحين ، بالصرف التعسفي استنادا الى المادة ٥٠ من قانون العمل ، امثال علي الدلباني من عمال معمل رفول بطرس وايضا مصطفى النجار (له ٨ اولاد) من معمل العسيلي .

وتدخلت وزارة الشؤون في معركة العمال ، وتجاهلت اعتراضات لائحة الارادة العمالية التي لم يتسن لها مقابلة الوزير ، ورفض المدير العام للوزارة عباس فرحات تحديد اجتماعه بالعمال الذي لم يزد عن ٥ دقائق ، ولم يتح لهم فرصة فضح ارباب العمل والمهيمنين على النقابة والوزارة وتدخلاتهم المفضوحة . كما ان الوزارة رفضت اعطاء لائحة الارادة العمالية لوائح الشطب لكافة العامل ، ولذلك لم يتسن لها ايضا الاتصال بجميع العمال وشرح الوضع لهم .. وطالبت لائحة الارادة العمالية برئيسها عبدالحليم امهز بتغيير اسلوب الانتخاب الذي كان يجري على اساس الورقة المكشوفة والصندوق المكشوف ، وطالبت بالغاء الورقة المكشوفة واستعمال العازل حتى يدي العمال رايهم دون خوف او خجل ، الا ان الوزارة كانت هذه المرة ايضا وكعادتها مع اصحاب المصانع وارباب العمل ، فرفضت تلك المطالب بل سهلت عملية استعمال الموظفين الكبار والمتوسطين (ازلام ، محاسيب) كاداة قمع وارهاب ضد العمال في داخل المعمل .

ولم تكتف الوزارة بذلك ، بل حاولت عبر رئيس النقابة وارباب العمل ، رشوة العمال المرشحين مقابل انسحابهم او النزول على لائحتهم والتخلي عن مواقع رفاقهم والتزامهم الشريف بقواعد العمال ..

وحصل الانتخاب في ٨ حزيران الماضي ، ونجحت لائحة توفيق ابو خليل (لائحة اصحاب المصانع ووزارة الشؤون) بعد ان حرمتها المعارضة العمالية من الفوز ، كالعادة بالتزكية ، ونالت لائحة الارادة العمالية ٣٠٠ صوت في معمل جبر وحده ، حيث المرشحون الثلاثة هم من عمال هذا المعمل ، بينما نالت من بقية المعامل ١٠٠ صوت فقط ، وامتنع العديد من العمال عن التصويت بسبب الارهاب والضغط والتهديد الذي مارسته ادوات القمع والازلام والمحاسيب داخل المعامل . بينما نالت لائحة ارباب العمل ١٧٠٠ صوت فقط على امتداد قطاع النسيج ، مع العلم بان هذا القطاع يضم ١٦ الف عامل وعاملة . وهذا دليل آخر على انتهازية قيادة النقابة التي تعمل باستمرار على ابعاد العمال عن الاهتمام بقضاياهم ، التي حددتها لائحة الارادة العمالية بثلاث نقاط رئيسية في المرحلة الراهنة :

١ ـ المحاولة الدائبة لتوسيع القاعدة العمالية المؤيدة للائحة الارادة مع شرح مطالبها ومهماتها .

٢ ـ توعية العمال لواقعهم الاجتماعي والاقتصادي والصحي ، والعمل المستمر على مساعدتهم لتجاوز عامل الخوف والقلق ، الذي ينتابهم نتيجة تهديدات ارباب العمل والوزارة بالصرف من العمل ، وذلك بتشديد وحدة العمال وصفوفهم .

٣ ـ فضح قيادة النقابة الانهازية وعزلها عن الطبقة العاملة وانتزاع القيادة منها والاتصال بكافة العمال لتكتيل قواهم من اجل هذا الهدف .

مطالب العمال

كان العمال قد قدموا مشروع عقد عمل جماعي جديد ليحل مكان العقد الجماعي القديم ، وذلك لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في ٦٨/١٠/١٠ وحتى الان لم يعرف العمال ماذا حصل بالعقد ؟ وما هو موقف الوزارة او النقابة منه ؟ وينص المشروع على اهم النقاط التالية :

١ ـ جعل اجرة العمل الليلي ، كل ساعة عمل بساعة ونصف .

٢ ـ اعطاء شهر منحة كل آخر سنة .

٣ ـ جعل الاعياد ١٢ يوما .

٤ ـ عدم الخصومات على طوارئ العمل (وخاصة عمال الحياكة) .

٥ ـ عدم صرف اي عامل الا بموافقة المجلس التنفيذي للنقابة .

وحدد العمال مواقفهم على صعيد النقابة ، بالشكل التالي :

أ ـ وضع حد لتجاوزات قيادة النقابة (المجلس التنفيذي) .

ب ـ اجراء الانتخابات في موعدها المحدد (كل سنتين مرة واحدة) .

ج ـ انتخاب نصف المجلس التنفيذي كل سنة مرة وذلك بعد سقوطهم بالقرعة وانتخاب بدلا عنهم.

د ـ لجباء مجلس المندوبين عن طريق الانتخاب السري المباشر (كل ٥٠ عامل مندوب واحد) .

هـ ـ اعادة تحديد وتعديل عقد العمل الجماعي السابق ، على اساس مشروع العقد الذي قدمه العمال ، الذي وقع في ٦٩/٥/٢١ ، في الوقت المعرض ان يجدد كل سنتين مرة .

و ـ وضع حد لتجاوزات المجلس التنفيذي للنظام الداخلي . اذ اقدم المجلس على تعديل المادة المتعلقة بالانتخابات التي تنص على اجرائها كل سنتين مرة ، فرفع النسبة الى اربع سنوات دون العودة الى الهيئة العامة ونسل موافقه الثلثين منها .

اما على صعيد الاتحاد العمالي العام فقد حدد العمال موقفهم منه بالشكل التالي :

١ ـ فضح قادة الاتحاد الانهازية ومواقفه الوصولية .

٢ ـ كشف تواطؤ الاتحاد العمالي مع ارباب العمل وتامره المستمر على العمال .

٣ ـ خضوع الاتحاد العمالي لسياسة الوزارة وتبعيته لمصالح ارباب العمل واهماله للعمال . ولقد كان موقف الاتحاد من الاضراب المفتوح في ٢٨ آب دليلا ملموسا على تواطئه في مؤامرة ضرب الحركة العمالية ، اذ خفض الاضراب المفتوح الى اضراب ليوم واحد وحاول في اليوم الاخر السابق للاضراب ان يحوله الى شكل رمزي ولمدة ساعة واحدة فقط ، الا انه فشل بسبب تضامن العمال .

٤ ـ العمل على انجاح الاضراب المفتوح المعلن في ٢٨ ايلول المقبل .

اما على صعيد اتحاد النقابات والتعاونية التي انشاها ، فان العمال حددوا موقفهم منها على الاساس التالي :

١ ـ يعتبر العمال بان التعاونية الاستهلاكية تلغي الوسط التجاري ما بين الاحتكار والتاجر الصغير ، وبالتالي فانها تخفف من الاحتكار ولا تلغيه ، تضبط الاسعار حسب السوق الاستهلاكي ولا تمنع زيادتها المستمرة .

٢ ـ تاسست تعاونية النقابات المتحدة في السنة الماضية بالاعتماد على الصندوق المالي للعمال الذي تاسس سنة ١٩٥٩ وذلك بحسم ليرة واحدة كل شهر عن معاش كل عامل .. واشترى العمال بعض اسهم التعاونية على اساس توزيع الارباح عليهم من ميزانية التعاونية فيما بعد ، فكانت النتيجة ، استلام ادارة التعاونية زمرة تابعة لمجلس ادارة النقابة (بحاسيب ، اقرباء ، ازلام) فسرقوا الارباح ووزعوا المغانم وحرموا العمال من مكتسبات التعاونية .

الطبقة العاملة والانفصال النقابي والمطلبي

ان حالة القمع والاستغلال التي يعاني منها عمال قطاع النسيج ومن جملهم عمال معمل جبر (لائحة الارادة العمالية) وكافة العمال اللبنانيين وايضا السوريين والفلسطينيين ، ليس الا نموذجا عيانيا عن حالة الاضطهاد الطبقي والقمع والارهاب الاقتصادي والسياسي التي تعيشها الطبقة العاملة اللبنانية ، من مؤامرات وزارة الشؤون وتواطؤ بعض قيادات النقابات الانتهازية واستغلال ارباب العمل لقانون العمل ومواده الرجعية الى نصب في طاحونة الاحكار وعلى حساب العمال .

الا ان تجاوز الطبقة العاملة لماسيها من منظار انهازي يعني (القبول بالواقع النقابي كما هو وخيانة مصلحة العمال بالسكوت عن الاضطهاد والقمع الذي يلاحقهم باستمرار) ولا من منظار انهازي طفولي (رفض العمل النقابي والنضال المطلبي الديمقراطي والارتداد عن قيادة الطبقة العاملة للنضال الوطني والاجتماعي والتحول الى زمر فوضوية معزولة عن واقع الجماهير اللبنانية العملي) . ان تجاوز المأساة ، في مجمع سوده نمط الانتاج الراسمالي ، لا يكون الا بالنضال المستمر على كافة الجبهات وبمختلف الاشكال وبنفس طويل وشاق لا ييأس عند اول فشل ولا يصاب بالتورم والغرور عند اول انتصار لان نضال الطبقة العاملة هو نضال تاريخي ومعقد ومشابك يمر في عدة مهام مرحلية متراصه ووعي سياسي شامل وقيادة ثورية صدامية .. ولا شك بان نضال عمال معمل جبر وكافه عمال قطاع النسيج اذا سار في هذا الاتجاه ، يمكن ان ينتزع مطالب العمال ويحقق لهم المكتسبات الديمقراطية المرحلية ■■

ضياء حمدان

مؤامرة تصفية المقاومة والحركة الوطنية مستمرة على قدم وساق منذ أيار

بعد جملة اسار ، دابت السلطة على تاجيج الوضع وتازيمه ، بغية خلق نوع من الارباك العام ، والفتن الطائفية ، والزعامات المحلية لتكون وسيلة لتنفيذ المخططات الامبريالية والصهيونية الهادفة لتصفية المقاومة الفلسطينية وقمع الحركة الوطنية ، بعد شق صفوف جماهير الشعب اللبناني بشعارات طائفية وغطاء عشائري وزعاماتي اقطاعيه .

ولقد كان الدرس الاول للسلطة اللبنانية ، هو محاولتها الدائبة لخلق نوع من المحور الموالي للعهد بسنده ، بالاضافة الى الجهاز غير الدستوري ، الى قوى تعلنه تساوم على مصالح الشعب وتاجر باسمه. واتضحت هذه السياسة من خلال السموم التي بثتها الاذاعة اللبنانية (؟!) والاجهزة الرسمية والصحف والمجلات اليمينية ، وايضا باساليب اقامة المخيمات العسكرية بستار مدني وكشفي في بعض المناطق والى توافدها عادة بتوزيع الاسلحة والذخائر والتدريب المواصل .

وفي احدى جولاته ، كشف نائب من احدى مناطق جبل لبنان عن هذه المخططات في لقاء مع الجماعات المضللة ، كما انه كشف عن بعض الاعمال التي قامت بها السلطة ابان احداث ايار الدامية ، منها :

١ ـ ان هدف السلطة في الاحداث كان عصفة المقاومة ، او على الاقل « تقليم اظافرها » وذلك بالدخول من جديد الى المخيمات وانتزاع الاسلحة من يد الجماهير الفلسطينية .

٢ ـ نجاحات السلطة بصمود الجماهير الفلسطينية وانحياز الجماهير اللبنانية الى خط الثورة ونزولهم الى الشارع لمقاومة السلطة والدفاع عن الثورة الفلسطينية .

٣ ـ اقدام الاستخبارات الامريكية على فتح خط انينا ـ بيروت وتزويدها بالاسلحة والذخائر لاكمال المعركة .

٤ ـ بعد وقف القتال ، بدات على الفور عملية الاستعدادات اللازمة والكاملة لمواجهة مقبله ، واكمل ذلك النائب الموالي للعهد حديثه بقوله : ان السلطة اصبحت تملك الان خمسة اضعاف من الاسلحة والذخائر التي كانت بحوزتها في شهر ايار .

ان اضراب الجماهير اللبنانية وما تبعها من مظاهرة شعبيه ضمت الطبقة العاملة وسائر الفئات الكادحة في ٢٨ آب الماضي ، يعتبر حدثا بارزا في نضال الجماهير ضد الغلاء والاحتكار وبدئي مسعى لمعيشة .

ولقد استطاع الاضراب والمظاهرة المنعمة له ، ان ينتزع المبادرة من يد الاتحاد العمالي العام وقيادته اليمينية الانتهازية ويحولها الى اداة قوة وسلاح جديد بيد الطبقة العاملة التي تزداد تماسكا يوما بعد يوم وتزداد صلابة شهرا بعد شهر ، ويبرز دورها السياسي في الساحة اللبنانية سنة بعد سنة .

ه ان اضراب ومظاهرة ٢٨ آب

لا ولن تكون بالنسبة الينا ولكل القوى الوطنية والتقدمية نهاية لمجمل النضالات الشعبية ضد الغلاء وفضيحة ازمة المياه وفضائح انقطاع الكهرباء بل بداية لمعركة جديدة مع سلطة الخذلان الوطني والقمع الطبقي .

ونقول هذا استنادا الى ما يروج عن استعداد التجار لزيادة الاسعار واحتكار السلع من جديد ، بعد ان اطمانوا للهدوء الذي تلا العاصفة .. حتى ان بعض تجار سوق بيروت وخاصة المواد الغذائية اقدموا ثاني يوم المظاهرة على رفع الاسعار « نكاية » باليساريين والتقدميين الذين قادوا تظاهرة الثلاثاء ٢٨ آب على حد قولهم .

ولقد وقعت حادثة لاحدى ربات البيوت التي ذهبت الى السوق لاخذ حاجاتها الغذائية للمنزل ، فلما منها بان الاسعار قد انخفضت نسبيا بعد الاضراب العام والمظاهرة الا انها فوجئت برفع كافة اسعار السلع والمواد الغذائية . وقد رد التجار هذه الزيادة الجديدة ، بانها جاءت كرد على ما تقوم به بعض الاطراف الوطنية .

هل تصدق دولة التجار هذا البرير او لا تصدق ؟ ■

البيانات عن الجوع لا تشبع من يجوع!

اخيرا وجدت الدولة اللبنانية الحل الناجع لمشكلة الغلاء .. وجدته بسهولة تكاد تكون من فرطها ممتعة !

قالت الدولة اللبنانية بعدما عصرت دماغها واستنزفت طاقات المفكرين لديها : الحل بسيط ! ايها الناس ، ايها الجائعون لا تشتروا المواد الاستهلاكية بالاسعار الغالية التي يضعها التجار ، بل ادفعوا السعر الذي تقدرون عليه !

حقا معجزة ، ارايتم كيف ان السلطة عندما تعلن عن عزمها على مكافحة الغلاء يطلع بيدها ، فلولا الاجتماعات التي عقدتها اللجان والبيانات التي صاغها المفكرون ، كيف كنتم ستجدون هذه الوصفة الشافية لداء الغلاء ؟!

اما التجار ، واما الاحتكاريون فلا حاجه بنا لطلب شيء منهم ، او ارغامهم على شيء ، حاشى مقامهم لدى دولة ونظام الاقتصاد ((الحر)) ! وجوابهم (التجار) على وصفة الدولة : حقا ، هذا هو الحل الصحيح ، يجب ان لا ندفعوا لنا ما نطلب من اسعار للحاجيات ، هذه حريتكم ، اما حريتنا نحن فهي ان لا نعطيكم الحاجيات ، وعيشوا ايها المواطنون على غذاء كلام الدولة وبياناتها الدسمة !

كفى يا نظام الاقتصاد الحر وارباحه ، كفى خداعا لانفسكم ، فمن يؤلف الكتب عن الجوع ليس ابدا مثل الذي يجوع . والصراخ الذي ينطلق من الجماهير الشعبية لا تسكته حلولكم ابدا . وهذه العريضة ، من اهالي بلدة الخضر ـ بعلبك ، ما هي الا غيض من فيض ان يوقف سيله الا تامين الغذاء ، والقضاء على اسباب الغلاء !

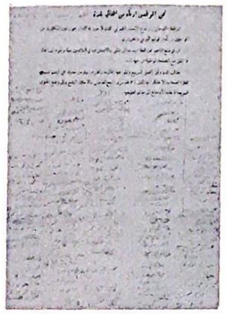

عريضة بلدة الخضر ـ بعلبك

ماقتل ودلت

□ انهمك الدهار الحكومه بالساحل مع المحكرين وقالت :

الحكومه منحطه من المحكرين ، نريد ان نكافحهم ولا نريد ان « نحرجهم » .. لذلك نخاطبهم كانها لا نعرفهم ، كانها نخاطب غيرهم .. لذلك هناك اقتراح من اقتراضين اما ان الحكومه تعرف المحكرين واما انها لا تعرفهم فاذا كانت لا تعرفهم فلماذا والى مى نطلتا نطبخه البحص ... واذا كانت تعرفهم فماذا ننتظر لضرب احكارهم ... واى حشره اكبر من هذه الحشره ..

□ وحول هذا الموضوع ايضا قالت البرق : مكافحه الغلاء سدات ومن الخطا الكبير التفكير في ان القطوع قد مر وان الاضراب ذهب وان تنظيم اضراب اخر بهذا التسهول نحجم وقتا طويلا ادناه ثلاثه اشهر وان هذه الاشهر الثلاثه هي عطله وذريعه للمحاذل والتفكير في امور اكثر الحاحا في مكافحه الغلاء .

لهذا وانطلاقا من مسعى دكائي تدعيه الحكومه، نعين عليها ان تباشر مكافحه الغلاء في اطاراته الصحيحه اى في غير البابات والخطب والمزايدات ، والا فالجوع ناكل والجوع يجرف .. يجرف الكراسي ..

□ وزاره البريد :

لوحظ وجود مصححين ناعمين للجيش وعدد كبير من العناصر العسكريه امام وزاره البريد التي تولى مسؤوليتها الاستاذ طوني فرنجيه .

« اللواء »

□ وزاره التربيه :

كشف مسؤولون في وزاره التربيه الوطنيه عن فضيحه ادارية تعود تاريخها الى ثلاث سنوات وتزيد وقع ضحيتها ٨٠٠ مدرس جرى تعيينهم في اوائل حزيران سنه ١٩٦٩ ولم يصدر بعد مرسوم بتثبيتهم .

« البرق »

□ وزاره الموارد :

احتجاجا على انقطاع مياه نبع الطاسه عن منازلهم منذ اكثر من شهر عمد ظهر امس اهالي بلده الغربه في فضاء الزهراني الى قطع الطريق العام بين جباع وصيدا والغربه بواسطه الحجار والاحتطاب وحرق الدواليب .

« النهار »

■ وزارة الاعلام

تلعثمت احدى المذيعات بينما كانت تقرا احدى النشرات الاخبارية عن الاذاعة . فقرات وزير خارجية البترون بدلا من وزير خارجية البيرو . وفي نشرة اخبارية اخرى قال المذيع ان الدكتور باربنغ سيزور مصر والاردن واسرائيل ثم اعاد قراءة الجملة مصححة باحلال اسم الدكتور فالدهايم محل باربنغ دون ان يكلف نفسه عناء الاعتذار .

(الصياد)

■ وزارة الموارد

اهالي ١٨ قرية في راشيا والبقاع الغربي يعتمدون لمحافظ البقاع عريضة طولها ١٠ امتار تتضمن مطالبة الاهالي بمياه الشرب .

(المحرر)

■ اخبار متفرقة

ـ نائب من الموالين يقول ، ان لدى الوزراء تعليمات تمنعهم من القيام باي عمل اداري او سياسي قبل مراجعة كبار المسؤولين .

(النهار)

ـ فضيحة الطائرة بالجنوب يثيرها الزبن : « متنفذ اشترى موسم التبغ بـ ٩٠٠ الف ليره وباعه بـ ٤ ملايين » .

(الشرق)